الأهرام

المصدر : الاهرام الدولى

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٩

سلام القرن القبيل

قبل بدء المفاوضات على المسار اللبنانى خلافات لبنانية.إسرائيلية حول تفسير قرار مجلس الأمن ٤٢٥

العرب والالفية الثالثة

منظوران مختلفان للقرار رقم ٤٢٥ سيتصادمان فى المفاوضات المتوقعة بين لبنان وإسرائيل، فالمنظور الإسرائيلى بعد إقراره فى يناير ١٩٩٨ بأن القرار رقم ٤٢٥ أساس عملية التسوية مع لبنان يراه يؤكد أن القرار غير ملزم له استنادا إلى صدوره وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يرى أن تنفيذ القرار والانسحاب من لبنان أمر قابل للتفاوض عليه ومشروط بإجراءات أمنية لضمان أمن شمال إسرائيل ويتحقق من خلال اتفاق مع بيروت ومن ثم فالمشكلة التى يواجهها لبنان فى المرحلة المقبلة تتمثل فى ان الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان والبقاع الغربى لن يتم تلقائيا لكنه سيتم فى إطار عملية التسوية على المسار اللبنانى على أساس التوصل لمعاهدة سلام المنظور الإسرائيلى لها يختلف بشكل كبير عن نظيره اللبنانى، خاصة أن إسرائيل لديها خطة واضحة للتسوية مع لبنان منذ رئيس الوزراء الإسرائيلى الراحل اسحق رابين أساسها التوصل إلى معاهدة سلام مع لبنان من خلال المفاوضات تتضمن إنسحابا إسرائيليا إلى الحدود الدولية التى تقع بين الحدود الفلسطينية ولبنان فى عهد الانتداب البريطانى وفق جدول زمنى محدد وإجراءات أمنية لضمان امن شمال إسرائيل مع حسم القضايا الاخرى من خلال المفاوضات بالتوازى مع عملية الانسحاب وفقا للجدول الزمنى، وهذا يثير بدوره مخاوف اللبنانيين خاصة فى ضوء اعتبارات أهمها: إصرار الجانبين الإسرائيلى والأمريكى على تبنى رؤية ومفهوم للقرار رقم ٤٢٥ مختلف بل ويتناقض كثيرا مع رؤية ومفهوم الجانب اللبنانى له وبما يعنى اجبار لبنان على الدخول فى مفاوضات إجرائية وشكلية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

مرهقة، كما حدث في الـ ١٣ جولة السابقة لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ والاعتبار الثاني إصرار تل ابيب بدعم من واشنطن على ربط تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ بتقديم بيروت لترتيبات وضمانات أمنية لإسرائيل تصر بيروت على عدم تقديمها وترى انها خارج إطار القرار رقم ٤٢٥.

والقرار رقم ٤٢٥ واضح إذ يطلب من إسرائيل الانسحاب من لبنان فورا دون قيد او شرط منذ صدوره في ١١ مارس ١٩٧٨، كما انه والقرارات اللاحقة عليه وهي ٤٢٦ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥٢٠ تشكل حكما ميرما لمصلحة لبنان صادرة من أعلى مرجعية قانونية، وهي مجلس الأمن ومن ثم فهي ملزمة لإسرائيل ولا يصيرها صدورها وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

فلبنان دخل عملية سلام مدريد على أساس التفاوض على خطة مبرمجة زمنيا وجغرافيا للانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية، وليس التفاوض على القرار رقم ٤٢٥ بمعنى آخر لم يدخل لبنان عملية السلام لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ إذ اعتبر أن تنفيذ هذا القرار هو حق مكتسب له اعترفت به الأسرة الدولية من خلال الشرعية الدولية، وبالتالي لا يجوز التفاوض حول هذا الحق وخلال الـ ١٣ جولة السابقة لم يخرج لبنان إطلاقا عن إطار التفاوض على خطة للانسحاب ولم يتفاوض على مبدأ الانسحاب، كما تصر بيروت على أن تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ أمر غير قابل للتفاوض عليه اطلاقا وان لبنان يمكن أن يفاوض فقط على آلية تنفيذ القرار وعلى [illegible] ولا يقبل بغير ذلك، وستشهد المفاوضات حول تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ مشكلات كثيرة حول مفهوم الانسحاب ومفهوم الحدود ونقاط الحدود الدولية، فلبنان وإسرائيل متفقان على أن الانسحاب سيتم حتى الحدود الدولية في عهد الانتداب البريطاني لكن لكل منهما مفهومه الخاص لهذه الحدود، فتل ابيب لها مفهوم خاص للحدود الدولية الآمنة بما يعني احداث تعديلات على خط الحدود لمصلحتها بضمها بعض القرى والبلدان والمزارع اللبنانية إليها خاصة تلك التي احتلتها منذ ١٩٦٧ وهي قرى تشيعا وبلدان منطقة العرقوب والهبارية وكفر شوبا وكفر حمام وراشيا الفخار والفردیس والمارى وحلتا، بالإضافة إلى ١٥ مزرعة، إذ غيرت إسرائيل طبيعة الأرض واقامت عليها مستعمرات ليهود الفلاشا واحاطتها بسياج مكهرب، كما قامت بتعديل مجرى نهري الحصباني والوزاني إلى داخل شمال إسرائيل وترفض دوما دخول القوات الدولية لهذه المناطق منذ ١٩٦٧ وحتى الآن، لكن بيروت ترفض هذه التعديلات وتطالب بالانسحاب إلى حدود الرابع من يونيه ١٩٦٧.

ويرى لبنان أن تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ غير مرتبط بعملية التسوية الشاملة في الشرق الأوسط ولا يلزم لبنان بالتوصل إلى معاهدة سلام مع إسرائيل، لأن هذا القرار واجب التنفيذ منذ صدوره قبل ٢١ عاما ولا يرتبط بمبدأ الأرض مقابل السلام الذي تجرى على اساسه عملية التسوية الراهنة في الشرق الأوسط على المسارات الأخرى، فالمطلوب هو الانسحاب الكامل أولا إلى الحدود الدولية ثم التفاوض بعد ذلك على السلام.

وفيما يتعلق بنوع العلاقات مع إسرائيل فإن لبنان يرى انه بعد أن يقوم السلام العادل والشامل في المنطقة واستعادة جميع الحقوق العربية المشروعة، فإنه مستعد لإقامة علاقات عادية مع إسرائيل، ولكن وفقا لمفهومه الخاص لهذه العلاقات، والذي يقوم على:

١- إن لبنان لا يقبل بان يشترك في المفاوضات متعددة الأطراف قبل تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ وبدء مفاوضات التسوية السلمية.

٢ - إن لبنان يرفض التطبيع بمفهومه الواسع لاعتبارات قومية من حيث إن التطبيع هو ركيزة أساسية في استراتيجية إسرائيل للهيمنة على المنطقة ولما للتطبيع من آثار ضارة على التوازنات الداخلية في لبنان في الوقت، الذي تربط فيه إسرائيل تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ بإقامة معاهدة سلام مع لبنان تشتمل على التطبيع وإجراءات الأمن المطلوبة وفقا لمفهومها للحدود الآمنة.

هذا الاختلاف في المنظور او النظرة لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ ولعملية التسوية بين البلدين سيجعل عملية المفاوضات عندما تبدأ صعبة وستمر بمراحل شكلية كثيرة ومرهقة تستخدم إسرائيل خلالها استراتيجية التفاوض الجزئية وذات النفس الطويل لارهاق المفاوض اللبناني ولإجباره على تقديم المزيد من التنازلات بمعنى التفاوض على كل جزئية ولو كانت شكلية وإيجاد انطباع متشدد عن المفاوض الإسرائيلي في ذهن المفاوض اللبناني لدرجة تشدد الأول حتى في الإجراءات الشكلية، كما هو معهود عنه ومن ثم إيجاد مفهوم لدى المفاوض اللبناني بان مجرد مرونة المفاوض الإسرائيلي وتجاوبه معه فيها يعتبر مكسبا كبيرا له استطاع الحصول عليه بما يسهم في زيادة حجم تنازلات المفاوض اللبناني، وهذه الاستراتيجية يطبقها حاليا بقدرة فائقة المفاوض الإسرائيلي على المسار الفلسطيني، وهو ما يجب أن ينتبه إليه المفاوض اللبناني ويعمل على مواجهته ليس بإظهار المرونة والتجاوب ولكن باتباع نفس الإستراتيجية وبشكل اكثر تشددا وبدء عملية التفاوض بشكل مترابط ومتصل بكل القضايا وليس بشكل جزئي ومن نقطة أعلى من ما هو مطلوب لبنانيا وعربيا بذلك لتكون نتيجة المفاوضات التي سيتم التوصل إليها قريبة من حدود الطموحات اللبنانية المشروعة، وهكذا يواجه لبنان العديد من المشكلات مع إسرائيل لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ ومن ثم فالاستراتيجية اللبنانية المقترحة لمواجهة ذلك تتمحور

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

جندى اسرائيلى اصيب فى هجوم للمقاومة اللبنانية

حول:

أولا: على الصعيد السياسى تجنب الدخول فى أية مناظرات أو تصريحات توحى وكأن الموقف اللبنانى حائر أو متناقض بين التمسك بالقرار رقم ٤٢٥ كأساس للانسحاب بغير شروط ثم التصرف على أساس كونه قاعدة للمفاوضات ويفترض ذلك التعامل مع اللعبة الإسرائيلية باستراتيجية قوامها أمران:

أ - أن تنسحب إسرائيل على أساس خطة ميدانية مبرمجة زمنيا وجغرافيا لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥.

ب - العودة إلى اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ كأساس للدخول فى مفاوضات مع إسرائيل على خطة للسلام، وهذا يعنى الانتقال إلى السلام الكامل انطلاقا من روح اتفاق الهدنة، وليس من القرار رقم ٤٢٥.

جـ - القيام بالاتصالات مكثفة واستثنائية والانتقال من مرحلة السلبية إلى حالة التحرك على جميع المستويات على أساس:

- التمسك بحرفية القرار رقم ٤٢٥ فلا مفاوضات ولا مباحثات حول روح القرار أو نصه.
- السعى لاستكمال تنفيذ الآلية المنصوص عليها فى القرار رقم ٤٢٦ والقرارات اللاحقة لتنفيذ الإنسحاب إلى الحدود الدولية.
- النظر إلى مقولة التلازم بين المسارين اللبنانى والسورى بوصفهما أحد الثوابت التى تحول دون استغلال إسرائيل للخلل فى ميزان القوى مع لبنان.
- تحقيق الإجماع الوطنى اللبنانى خاصة من قبل حزب الله وميليشيات المقاومة تدعيما لرؤية لبنان الرسمية للسلام مع إسرائيل.

ثانيا: على الصعيد العسكرى تهيئة القوات النظامية اللبنانية لتكون جاهزة فى أية لحظة لتحقيق الغايات التالية:

أ - دخول المنطقة المحتلة فورا وتسلمها أمنيا وإداريا فى حال انسحاب إسرائيل بشكل منفرد أو بشكل مفاجىء أو وفق ترتيب مسبق مع لبنان.

ب - التنسيق مع القوات الدولية والأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والأمن فى جنوب لبنان للحيلولة دون افتعال إسرائيل لأية أزمات أو حوادث داخل المنطقة المحتلة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

احدى محطات الكهرباء اللبنانية التي دمرتها المقاتلات الإسرائيلية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية